

أبرز ملامح التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2020

في السنة المالية 2020، استثمرت المؤسسة 22 مليار دولار، منها

10.8 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، وخلق فرص عمل أفضل.

ارتباطات عمليات استثمار طويلة الأجل

4.6	2.7	1.0	7.1	2.5	4.0
مليارات دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليارات دولار	مليار دولار	مليارات دولار
أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ

أبرز عمليات المؤسسة

بمليين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

2016	2017	2018	2019	2020	
ارتباطات عمليات استثمار طويلة الأجل					
11,117	11,854	11,629	8,920	11,135	لحساب المؤسسة الخاص
344	342	366	269	282	عدد المشروعات
78	75	74	65	67	عدد البلدان
7,739	7,461	11,671	10,206	10,826	تعبئة الموارد ¹
5,416	3,475	7,745	5,824	4,989	القروض المشتركة
1,054	2,207	2,619	2,857	3,370	مبادرات المؤسسة وغيرها
476	531	263	388	50	صناديق شركة إدارة الأصول
793	1,248	1,044	1,137	2,417	تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية ²
18,856	19,316	23,301	19,126	21,961	إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار
مدفوعات الاستثمار					
9,953	10,355	11,149	9,074	10,518	لحساب المؤسسة الخاص
4,429	2,248	1,984	2,510	2,231	القروض المشتركة
14,382	12,602	13,133	11,584	12,749	إجمالي مدفوعات الاستثمار
إجمالي استثمارات المحفظة³					
2,006	2,005	1,977	1,930	1,880	عدد الشركات
51,994	55,015	57,173	58,847	58,650	لحساب المؤسسة الخاص
16,550	16,047	16,210	15,787	16,161	القروض المشتركة
68,544	71,062	73,383	74,635	74,811	مجموع استثمارات المحفظة
التمويل قصير الأجل					
2,807	3,185	3,435	3,256	6,473	الارتباطات السنوية ⁴
الخدمات الاستشارية					
220.6	245.7	273.4	295.1	274.4	نفقات برامج الخدمات الاستشارية
%62	%63	%57	%59	%57	حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية ⁵

1. تشير "تعبئة الموارد الأساسية" إلى التمويل المقدم من جهات أخرى غير المؤسسة أو تقييدات المشاركة في تحمل المخاطر التي يتم الدخول فيها على أساس تجاري نتيجة للمشاركة النشطة والمباشرة للمؤسسة لمنفعة إحدى الجهات المتعاملة معها. يُستبعد مبلغ 1163 مليون دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.

2. تشمل تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية على تمويل خاص من الغير تمت تعبئته من أجل شركات بين القطاعين العام والخاص نتيجة للدور الذي قامت به المؤسسة كمستشار رئيسي للمعاملات. وهي تشمل أيضا خدمات تمويل الشركات، وهو شكل من أشكال تعبئة الموارد التي اعتمدت مؤخرا، للمشروعات التي قدمت فيها المؤسسة خدمات استشارية للمعاملات لمساعدة الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص على التوسع في أسواق جديدة، وتوقيع عملياتها وإعادة هيكلتها، واجتذاب مستثمرين جدد في أسهم رأس المال.

3. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة، واعتبارا من الأول من يوليو/تموز 2018، ولاستيعاب التغير في المعايير المحاسبية التي تؤثر على طريقة إبلاغ المؤسسة عن حيازتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال، استحدثت المؤسسة مصطلح استثمارات المحفظة (Portfolio Exposure)، الذي يستخدم القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، بدلا من الرصيد المدفوع والمستحق. ولذا، فإن استثمارات المحفظة لحساب المؤسسة الخاص للسنة المالية 2019 فصاعداً غير قابلة للمقارنة بالسنوات السابقة على نحو مباشر.

4. اعتبارا من السنة المالية 2020، تقوم المؤسسة بتتبع الارتباطات السنوية بدلا من تتبع متوسط الرصيد غير المسدد (المستحق). وأرقام السنوات المالية 2016 - 2019 هي عبارة عن متوسط الرصيد غير المسدد. ويشمل التمويل قصير الأجل برنامج تمويل التجارة العالمية (GTFP) وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية (GTSF).

5. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

يصدر التقرير السنوي لهذا العام بعنوان "التَّحَوُّل".

في عام 2020، أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على ملايين الناس وتسببت في حدوث ما يرجح أن يكون الركود الاقتصادي العالمي الأعمق على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية. وتسبب هذه الأزمة في إلحاق أضرار بالغة بالفقراء وتهدد بمحو عشرات السنين من الجهود الرامية لتحسين المستويات المعيشية في بلدان العالم النامية.

دولار في رأس مالها. وبموجب اتفاق زيادة رأس المال، سيتعين على المؤسسة أن تزيد استثماراتها السنوية بأكثر من الضعف بحلول عام 2030، وبأكثر من ثلاثة أضعاف استثماراتها لحسابها الخاص في البلدان الأشد فقراً وهشاشة. وتركيزنا مازال منصبا على منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، اللتين يعيش فيهما معظم فقراء العالم.

ومن خلال هذه الإصلاحات، عززنا فهمنا للاحتياجات الإنمائية الفريدة للبلدان والقضايا ذات الأولوية، وجددنا طريقة عملنا لتلبية تلك الاحتياجات، واستحدثنا طرقاً لقياس الأثر الإنمائي لاستثمارات القطاع الخاص، وتعهدنا بالعمل بشكل أوثق وأكثر شفافية مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة على أرض الواقع.

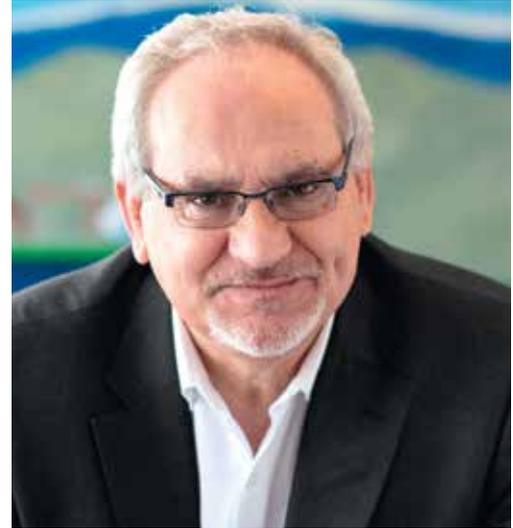
وقد استحدثنا دراسات تشخيصية فُطرية للقطاع الخاص تقمّر فرص النمو التي يقودها القطاع الخاص في أي بلد. ونُصّب المعلومات التي توفرها هذه الدراسات التشخيصية في إستراتيجيات فُطرية أوسع نطاقاً للقطاع الخاص تحدد بوضوح المجالات التي يمكن لمتخذي القرار أن يركزوا فيها جهودهم الإصلاحية لاجتذاب الاستثمارات. وبالبناء على ذلك، بدأنا في تطبيق أسلوب تفاعلي أوسع لمزاولة عملنا من خلال الانخراط المبكر جداً في عملية تطوير القطاعات والمشروعات، بما في ذلك تهيئة الفرص لإطلاق طاقات القطاعات الحيوية في الاقتصاد وإجراء دراسات الجدوى الخاصة بنا لإيجاد فرص جاهزة للاستثمار. وتطلق المؤسسة على هذا النهج اسم العمل التمهيدي. وفي هذه السنة المالية، قمنا بتعيين 233 موظفاً يعملون الآن بدوام كامل لوضع تصورات لمشروعات جديدة لطرحتها على الجهات المتعاملة المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتطوير أدوات رائدة لتوجيه الاستثمارات في بلدان العالم النامية، وبيمكنا إطارنا الداخلي لقياس الأثر من توضيح الأثر الإنمائي لكل مشروع. وقد استرشدنا بهذه المنهجية لوضع المبادئ التشغيلية لإدارة التأثير التي أطلقناها في أبريل/نيسان 2019 ويستخدمها عدد متزايد من المؤسسات كخريطة للاستثمار المؤثر الموثوق به (من 60 في السنة المالية 2019 إلى 101 في السنة المالية 2020)، والتي تدير معا أكثر من 300 مليار دولار من الأصول المؤثرة.

وبدأنا في توحيد الجهود على نحو أكثر منهجية مع زملائنا في البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال "النهج التفاعلي". وبهذا النهج، يسعى خبراء مجموعة البنك، بالتعاون مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أولاً إلى إيجاد حلول في القطاع الخاص للتصدي للتحديات الإنمائية- حينما تكون هذه الحلول ملائمة ويمكن أن تكون فعالة- وتوجيه التمويل العام للمشروعات التي تكون فيها حلول القطاع الخاص غير ممكنة. كما بدأنا العمل بشكل أوثق مع زملائنا في البنك الدولي لتعزيز الإصلاحات الفُطرية والقطاعية من خلال أدوات الإقراض لأغراض سياسات التنمية بالبنك الدولي.

وأشأننا نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لحفز الاستثمار الخاص في البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً. وفي ظل وجود التسهيلات الأربعة المنضوية تحت هذه النافذة - وهي تخفيف المخاطر، والتمويل المختلط، والعملات المحلية، وضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار - تتوفر لدى المؤسسة الآن أدوات جديدة لتخفيف مخاطر المشروعات والتغلب على نقص التمويل بالعملية المحلية.

وفي غضون ذلك، سعينا على نحو منهجي إلى تحسين شفافتنا وخضوعنا للمساءلة، بما في ذلك من خلال إنشاء إدارة جديدة للسياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية، والشروع في العمل على نحو استباقي ومنهجي مع المجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني، ورفع تقارير على نحو أكثر تكراراً وشمولاً إلى كل من مجلس إدارتنا وأصحاب المصلحة.



وبينما تتواصل الاستجابة الصحية للتصدي للجائحة، تتعرض عشرات الشركات للإعسار المالي. ومن شأن إنقاذ الشركات القادرة على البقاء أن يساعد في حماية الوظائف وسبل كسب العيش، ومنع وقوع مزيد من الاضطرابات المالية، واستئناف النمو على الأمد الطويل. وبالتبعية، فإن إعادة عملية التنمية إلى مسارها الصحيح ستطلب جهوداً متواصلة لتطوير فرص استثمارية، وإعادة هيكلة الشركات ورسملتها، والاستثمار في مؤسسات الأعمال والشركات الناشئة الآخذة في النمو. وفي هذه الأثناء، يجب أن نضع لبنات تعاف شامل ومستدام وقادر على الصمود في وجه التحديات، وهذا يستتبع بدوره تقوية سلاسل القيمة، وتسريع وتيرة التحول إلى استخدام الطاقة الخضراء وتبني أنماط استهلاك وإنتاج رشيدة، وتعزيز التكافؤ والإنصاف في الحصول على فرص العمل والتمويل. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن هذه النتيجة يمكن أن تُحدث تغييراً حقيقياً لديها.

سأتقاعد بعد أن أمضيت أربع سنوات ونصف السنة من العمل المكثف كمسؤول تنفيذي أول لمؤسسة التمويل الدولية، وثلاثين عاماً منذ انضمامي إلى برنامج المهنيين الشباب التابع لمجموعة البنك الدولي. لكرم أنا فخور بقيادة مؤسسة باتت الآن- بعد أربع سنوات ونصف السنة من الإصلاحات الداخلية بعيدة المدى - أفضل استعداداً لمساعدة البلدان النامية على التعافي من الجائحة وتحسين حياة الناس في البيئات الأشد صعوبة والأكثر هشاشة. ومن خلال تحويل نفسها، فإن مؤسسة التمويل الدولية أصبحت في وضع أفضل من أي وقت مضى لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة إلى أسواق العالم الأكثر صعوبة وفي أحلك الظروف.

بناء ركائز التَّحَوُّل

على مدى السنوات الأربع الماضية، قطعت مؤسسة التمويل الدولية رحلة حافلة بالتحديات لتغيير هياكلنا التنظيمية وأنماط تفكيرنا، وتمثل الهدف الأسمى منها في تعظيم الأثر الإنمائي لاستثماراتها. وفي عام 2016، شرعنا في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة 3.0 (IFC 3.0) لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص على نحو استباقي وتعبئة رأس المال على نطاق أوسع. واستند ذلك إلى إدراك أن الاستثمار الخاص لا بد أن يكون محور الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية في العالم. وقد أجرينا، منذ ذلك الحين، سلسلة من الإصلاحات، مما جعل المؤسسة في وضع ملائم للنهوض بهذه المهمة. ومع مرور الوقت، عززنا مساندة البلدان المساهمة، وكُلّت تلك الجهود بزيادة تاريخية بلغت 5.5 مليارات

تقديم الخدمات في أوقات مضطربة

لقد شهدت مؤسسة التمويل الدولية عاماً قوياً على الرغم من تفشي جائحة كورونا، حيث ارتبطنا بتقديم 22 مليار دولار من التمويل طويل الأجل - أي بزيادة قدرها 15% تقريبا عن العام الماضي - بما في ذلك 11.1 مليار دولار تم استثمارها لحسابنا الخاص. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي ارتباطات التمويل على المدى القصير، بما في ذلك تمويل التجارة، 6.5 مليارات دولار: بزيادة قدرها 12% مقارنة بالسنة المالية السابقة. وحصلت البلدان الهشة والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على 25% من الارتباطات المالية طويلة الأجل المقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، في حين شكلت الأنشطة المناخية 30%. كما ارتبطت المؤسسة بتقديم 1.8 مليار دولار من الموارد التمويلية طويلة الأجل للمؤسسات المالية التي تستهدف النساء على وجه التحديد.

وفي الوقت نفسه، كثفنا جهودنا لمساعدة العالم على مكافحة جائحة كورونا، وأطلقنا تسهيلات سريعة الصرف بمخصصات قدرها 8 مليارات دولار لتمويل تدابير مواجهة فيروس كورونا بغرض المساعدة في تعزيز قدرة الشركات على الاستمرار في العمل والحفاظ على موظفيها. ومن خلال هذا التسهيل، قدمنا قروضا مباشرة للمتعاملين معنا الحاليين الذين أظهروا بوضوح تأثير الجائحة على أعمالهم، فضلا عن تقديم المساندة للمؤسسات المالية المتعاملة معنا حتى يمكنها مواصلة الإقراض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تفشي فيروس كورونا.

وحتى سبتمبر/أيلول 2020، ارتبطنا بتقديم 3.9 مليارات دولار من هذا التسهيل، بما في ذلك مبلغ ملياري دولار حُصص بالكامل في إطار محفظة تمويل التجارة، مما ساعد على استمرار تدفق السيولة إلى الشركات التي تعتمد على التجارة، وخاصة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما وضعنا الأسس اللازمة لإطلاق منصة الصحة العالمية المبتكرة بغرض زيادة قدرة البلدان النامية على الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، مثل الكمامات وأجهزة التنفس الصناعي واللقاحات المحتملة، ومساعدة تلك البلدان على تعزيز قدراتها التصنيعية.

والأهم من ذلك أن الأزمة شجعت مؤسسة التمويل الدولية على إحداث تحول في طريقة عملها، إذ تعلمنا العمل عبر الإنترنت، مثل إجراء التقييمات المسبقة والإشراف على محافظ المشروعات عبر الإنترنت. وبالنسبة للتسهيل السريع الصرف لمواجهة فيروس كورونا، وضعت المؤسسة إطاراً مجدداً لاتخاذ القرارات يزيد سرعة الإجراءات إلى أقصى حد مع الكشف عن المخاطر الرئيسية في الوقت نفسه، حيث جرى التوقيع على أسرع عملية لنا في وقت قياسي بلغ 29 يوماً. كما طبقنا إجراءات مبسطة لإدارة المحافظ، مما ساعدنا في تلبية طلبات المتعاملين معنا لتأجيل مدفوعات الدين على نحو سريع.

وفي السنة المالية 2020، بدأنا في تنفيذ نهجنا الجديد لاستثمارات رأس المال، وتحسين تعاملنا مع استثمارات أسهم رأس المال "من الألف إلى الياء" والتركيز بقدر أكبر من الوضوح على قضايا الاقتصاد الكلي في تحليل الأعمال الجديدة واتخاذ القرارات في محافظ الاستثمارات. وبالاتزان مع هذا، قمنا بدمج شركة إدارة الأصول في مؤسسة التمويل الدولية، وعدلنا دورها بحيث تصبح منصة لتعبئة التمويل للمؤسسة فيما يتعلق بأسهم رأس المال. كما حققنا تقدماً في تفعيل إستراتيجيتنا لأسهم رأس المال الخضراء في مؤسسات الوساطة المالية - وهو عبارة عن نهج تفاعلي لمساعدة هذه المؤسسات على تخضير محافظها الاستثمارية والحد بشكل كبير من استثماراتها المتصلة بالفحم.

لحظة محورية في نهج المؤسسة للعمل التمهيدي

خلال مرحلة إعادة الهيكلة والتعافي من الجائحة، فإن مفتاح تنفيذ إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية 3.0، وتحقيق فاعلية استجابتنا للأزمات، يتمثل في زيادة قدرتنا على العمل التمهيدي. ويُعد التنفيذ الكامل لأجندة العمل التمهيدي آخر الركائز وربما أهمها في الإصلاحات الداخلية التي نفذناها على مدى السنوات الأربع الماضية.

ويعني العمل التمهيدي ضمناً تهية الأسواق وتعميقها وتوسيعها من خلال تصميم إجراءات تدخلية موجهة على مستوى القطاعات والمشروعات وتنفيذها لإحتجاب استثمارات القطاع الخاص. وهو يتطلب أسلوباً منهجياً لفهم العقبات التنظيمية التي تحول دون تدفق رأس المال الخاص إلى الاستثمار الإنتاجي ومعالجة تلك القيود من خلال مشاركة كامل مكونات مجموعة البنك الدولي في إصلاحات السياسات على مستوى البلدان والقطاعات. كما أنه يتطلب أيضاً التحلي بروح الإبداع والتخيل، والعمل على نحو استباقي على إعداد قائمة بمشروعاتنا المؤثرة والقابلة للتمويل بما يتماشى مع إستراتيجياتنا القطرية.

لقد شهدت السنة المالية 2020 انطلاقة نهجنا للعمل التمهيدي. ففي يناير/كانون الثاني، وقعت مؤسسة التمويل الدولية على مشروع لتحويل نظام النقل العمومي في الدار البيضاء

وربط الأحياء المهمشة بالمدينة. وفي مايو/أيار، أتمت المؤسسة إجراءات الإغلاق المالي لمشروع رائد لتحويل أكبر مدفن للنفايات في بلغراد إلى مجمع جديد لمعالجة النفايات والتخلص منها. وفي يونيو/حزيران، وقعنا على مشروع تاريخي جديد في أفغانستان، لتمويل إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهروكهربائية ستزيد من قدرات توليد الكهرباء في البلاد بنسبة تصل إلى 30%. وكانت كل هذه الاستثمارات ثمرة للجهود التمهيدية التي بذلناها مبكراً.

وبالتوازي مع ذلك، قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيادة عدد الموظفين المخصصين لأنشطة العمل التمهيدي زيادة كبيرة، وذلك من ثلاثة موظفين في يونيو/حزيران 2019 إلى 233 موظفاً في نهاية السنة المالية 2020، بما في ذلك 170 موظفاً من الخارج. ومكنتنا ذلك من استقطاب المهارات والخبرات المتخصصة الضرورية المطلوبة لبلورة أفكار المشروعات، وإجراء دراسات الجدوى، وتصميم المشروعات، وبالتالي استكمال خبراتنا الراسخة والمعروفة جيداً في مجال التمويل والهيكلية. وفي نهاية السنة المالية 2020، بلغت قائمة أنشطة العمل التمهيدي للمؤسسة - أي الاستثمارات المتوقعة التي ستتم تهيئتها من خلال عملنا التمهيدي على مدى السنوات الخمس المقبلة، ما يقرب من 4.9 مليارات دولار. ونقوم حالياً بإعادة توجيه حصة كبيرة من الموارد نحو عملنا التمهيدي. وفي السنة المالية 2021، سيتم تخصيص 215 مليون دولار - أي ما يقرب من 22% من إجمالي موازنة عمليات المؤسسة لصالح أنشطة العمل التمهيدي. كما نقوم بتطبيق حوافز جديدة للموظفين، بما في ذلك جوائز حسن الأداء، وفرص التطوير المهني، وجوائز التقدير المؤسسي.

تعزيز التنوع

خلال السنة المالية 2020، واصلنا تركيزنا على بناء قوة عمل متنوعة، مذكين أن التنوع يقوي مؤسستنا. وشكلت النساء والموظفون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي 54% و 16% على التوالي من الموظفين الجدد. علاوة على ذلك، كان 32% من الموظفين الجدد في المؤسسة من جنسيات غير ممثلة تمثيلاً كافياً.

لقد سلطت الاحتجاجات ضد العنصرية والعنف التي اندلعت في أنحاء الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم الضوء على استمرار أوجه عدم المساواة العرقية التي يواجهها عالمنا. وما زلنا على التزامنا الراسخ بالشمول والتسامح والكرامة وإتاحة الفرص للجميع. فهذه القيم الأساسية تجسد رسالتنا في خلق الفرص وتوفير وظائف أفضل للفقراء. ولكن لا بد أيضاً أن نحكم على عملنا مع الجهات المتعاملة معنا وعلى مؤسستنا من خلال ما إذا كان سيظل وفيًا لتلك القيم. ولابد أن نفعل المزيد في هذا الصدد. وتعمل المؤسسة حالياً على مضاعفة جهودها لتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص، ومكافحة التحيز غير المقصود، وإتاحة مساحة آمنة للموظفين للحديث عن العنصرية وأي شكل آخر من أشكال التمييز.

في نهاية السنة المالية 2020، أعلننا أيضاً أن مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للمؤسسة ستصبح مجموعة المساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي، مع توسيع نطاق تركيزها لتشمل الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية، مثل الأفراد "في أدنى هرم الدخل"، وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، والأقليات الجنسية والجنسانية. وستقوم المجموعة بأنشطة أخرى منها إعداد المزيد من البحوث والقيادة الفكرية حول المبررات التجارية للشمول ودعم أنشطة تعبئة الموارد من خلال مبادئ الاستثمار المؤثر والسندات الاجتماعية.

التطلع إلى المستقبل

وفقاً للمادة 1 من اتفاقية إنشائنا، تمثل رسالة مؤسسة التمويل الدولية في: "تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو مشروعات القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان الأعضاء، ولاسيما في المناطق الأقل نمواً". إننا نعيش في وقت لم يسبق له مثيل حيث باتت أهمية المؤسسة باعتبارها العنصر الفاعل الرئيسي للتنمية التي يقودها القطاع الخاص أكثر بكثير من أي وقت مضى. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، قمنا بتحويل هيكلنا التنظيمي وطريقة عملنا، والأهم من ذلك، أننا غيرنا أنماط تفكيرنا. وفي الوقت الذي نواصل فيه جهودنا لمكافحة فيروس كورونا ونمضي قدماً في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة (المؤسسة 3.0)، سيكون من الأهمية بمكان التحلي بروح الابتكار والإبداع والمثابرة والتركيز والعمل الدؤوب. وفيما نترك منصبي، فإنني واثق تامة الثقة بأن المؤسسة تتمتع ما يكفي من رأس المال، والمواهب، والبراعة، والتصميم للوفاء بتموحياتها والالتزامات التي قطعناها للبلدان المساهمة. فالتمنية تقع تماماً في صميم مؤسسة التمويل الدولية، وجنبا إلى جنب مع بقية مؤسسات مجموعة البنك الدولي، فإننا بصدد إعادة تعريف التمويل الإنمائي العالمي.

فيليب لو هورو

المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران¹

2016	2017	2018	2019	2020	
(33)	1,418	1,280	93	(1,672)	صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية
330	101	80	—	—	المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
296	1,523	1,360	93	(1,672)	(الخسائر) الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
90,434	92,254	94,272	99,257	95,800	مجموع الأصول
37,356	40,519	42,264	43,462	41,138	صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون
13,664	14,658	14,573	13,113	10,366	القيمة التقديرية العادلة للاستثمارات في أسهم رأس المال

النسب الرئيسية

2016	2017	2018	2019	2020	
%0.0	%1.6	%1.4	%0.1	%(1.7)	العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%(0.1)	%5.9	%5.0	%0.3	%(6.3)	العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%85	%82	%100	%104	%96	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المقدرة على مدى السنوات الثلاث التالية
2.8:1	2.7:1	2.5:1	2.2:1	2.2:1	نسبة الديون إلى أسهم رأس المال
19.2	19.4	20.1	21.8	20.3	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
22.5	23.6	24.7	27.8	28.2	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
%7.4	%6.1	%5.1	%4.7	%6.3	إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات

1. النتائج المالية في عامي 2020 و 2019 غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر مع الفترات السابقة بسبب تطبيق معيار محاسبي جديد. يرد شرح كامل عن هذا التغيير والآثار التي تنشأ عنه في القسم المعنون "مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة". ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الموقع: <http://www.ifc.org/FinancialReporting>.

للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موجز الأداء المالي في الصفحة 120 من التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2020.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2020

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	%100	274.4
---------	------	-------

حسب المناطق

المناطق	%	المبلغ
أفريقيا جنوب الصحراء	%34	93.2
شرق آسيا والمحيط الهادئ	%16	43.2
أوروبا وآسيا الوسطى	%13	35.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	%11	31.4
جنوب آسيا	%9	26.0
على الصعيد العالمي	%9	24.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%7	20.5

حسب مجالات العمل

مجالات العمل	%	المبلغ
الخدمات الاستشارية حسب الصناعات التي تغطيها المؤسسة	%57	155.3
مجموعة المؤسسات المالية	%19	51.5
الخدمات الاستشارية للمعاملات	%17	45.3
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	%13	35.4
البنية التحتية والموارد الطبيعية	%7	18.9
التكنولوجيات الإحلامية وصناديق الاستثمار	%2	4.2
خدمات استشارية من خلال قطاع الممارسات العالمية للنمو المنصف والتمويل والمؤسسات	%33	91.0
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة	%10	28.1

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2020

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2020

المجموع	11,135	%100.00
---------	--------	---------

حسب الصناعات

الأسواق المالية	5,801	%52.10
البنية التحتية	1,415	%12.71
الصناعات الزراعية والغابات	1,054	%9.46
صناديق الاستثمار	816	%7.33
الصحة والتعليم	667	%5.99
الصناعات التحويلية	664	%5.96
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	635	%5.70
الموارد الطبيعية ¹	62	%0.56
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	21	%0.19

حسب المناطق²

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,165	%28.42
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,490	%22.36
أفريقيا جنوب الصحراء	2,188	%19.65
أوروبا وآسيا الوسطى	1,345	%12.08
جنوب آسيا	1,314	%11.80
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	617	%5.54
على الصعيد العالمي	17	%0.15

حسب المنتجات

القروض ³	9,509	%85.40
أسهم رأس المال ⁴	992	%8.91
الضمانات	550	%4.94
منتجات إدارة المخاطر	85	%0.76

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2020⁵

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2020

المجموع	58,650	%100
---------	--------	------

حسب الصناعات

الأسواق المالية	22,824	%39
البنية التحتية	10,689	%18
صناديق الاستثمار	5,069	%9
الصناعات التحويلية	4,215	%7
الصناعات الزراعية والغابات	3,969	%7
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	2,950	%5
تمويل التجارة	2,866	%5
الصحة والتعليم	2,785	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	1,653	%3
الموارد الطبيعية ¹	1,631	%3

حسب المناطق⁶

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,085	%21
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9,932	%17
جنوب آسيا	9,876	%17
أفريقيا جنوب الصحراء	9,736	%17
أوروبا وآسيا الوسطى	7,769	%13
على الصعيد العالمي	5,401	%9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3,852	%7

- تشتمل على أنشطة المؤسسة في مجالات النفط والغاز والتعدين.
- المبالغ تشمل حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشروعات عالمية.
- يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
- يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.
- تُعرف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
- ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

تعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص في البلدان النامية.

وفي السنة المالية 2020، استثمرت المؤسسة 22 مليار دولار في الشركات والمؤسسات المالية الخاصة في البلدان النامية، مُعَوِّلة على قوة القطاع الخاص في إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

تابعونا

تنزيل التقرير بالكامل
ifc.org/AnnualReport

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستغرام
instagram.com/IFC_org/

موقع مؤسسة التمويل الدولية على الإنترنت
ifc.org

فيسبوك
facebook.com/IFCwbq

تويتر
twitter.com/IFC_org

مؤسسة التمويل الدولية | IFC
مجموعة البنك الدولي
تهيئة الأسواق لإيجاد فرصة

PENNSYLVANIA AVENUE, NW 2121
WASHINGTON, DC 20433 USA

ifc.org